حكومة "أبو مازن" في مأزق "الخيار الإسرائيلي الوحيد"

محمد خالد الأزعر *

■ لم يتصور أكثر المتابعين تشاؤماً أن تذوي حماسة إسرائيل لوزارة محمود عباس (ابو مازن) بالسرعة التي تمت بها، فقبل أن تكمل هذه الاخيرة شهرها الثاني في العهد الذي شاع أنه زمن ما بعد ياسر عرفات فلسطينياً، كان مسؤولون اسرائيليون كبار وجّهوا اليها مدافعهم السياسية والإعلامية والنفسية ليقصفوها بنعوت السلبية والاستصغار والتجريح.

بدأت الاشارة الافتتاحية لهذه الحملة على لسان رئيس الحكومة الإسرائيلية آرييل شارون، حين وصف «ابو مازن» جهرة بأنه «كتكوت بلا ريش»، وتتالت الرشقات الحكومية الاسرائيلية بعد ذلك بما يعبر عن خيبة الامل من الرجل وأهم أركان وزارته، محمد دحلان وزير الشؤون الامنية. ومبعث هذا الغضب وفقاً لوزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز، المرشح لخلافة شارون فكرياً وحركياً، أن «عباس لم يحسم مصير العملية السياسية عندما لم يتول فوراً المسؤولية الأمنية مباشرة بعد قمة العقبة»، وأن عباس «ليس من عجينة قيادية ولا يملك التصميم». أما دحلان فهو، بحسب موفاز، «يحسب خطواته لليوم التالي في معركته من أجل القيادة الفلسطينية».

ويفهم من تعليقات شارون وموفاز وبقية الحكوميين الاسرائيليين، انهم لا يعبأون بالهدف الذي يفترض ان يفي أبو مازن ودحلان به، وهو وقف العمليات المسلحة ضد اسرائيل، لا سيما من جانب حركتي «حماس» و«الجهاد» الاسلاميتين، بقدر ما ينشغلون بوسيلة تحقيق هذا الهدف. باقتضاب، يسعى أبو مازن ودحلان الى إبرام هدنة او اتفاق على وقت مستقطع، تضع فيه فصائل «عسكرة الانتفاضة او المقاومة» بتعبيراتهما، السلاح جانباً، بما يمنح فرصة لجهود التسوية وفقاً لـ«خريطة الطريق» بالذات، تضاف الى الفرص والفسح الزمنية التي عرفها المسار الفلسطيني للتسوية على مدار العقد الماضي. وما يثير حنق اسرائيل هو التكتيك الذي تتوسل به حكومة ابو مازن الوصول الى هذا الهدف: التفاوض مع الفصائل المعنية.

التفاوض الفلسطيني - الفلسطيني، يبين السلطة والمعارضة، بين المختلفين حول أهداف الحركة الوطنية ووسائل تحقيقها، هو كلمة السر في حملة الغضب الاسرائيلية (والاميركية بالتفهم والتضامن والمؤازرة) ضد «ابو مازن» وحكومته. وما يضمره التحالف الاسرائيلي - الاميركي لا يتعلق بعملية للوفاق السياسي والفكري الفلسطيني الداخلي، تفضي الى بيات «موقوت» لفهوم المقاومة المسلحة وأنصارها، وإنما استئصال هذا المفهوم وتبديد أنصاره من الارض وإلى الأبد. وعليه فإن «حماس» و«الجهاد» و«كتائب الاقصى» ومن على شاكلتهم بالفعل أو بالتحريض والمساندة، ليسوا في عرف هذا التحالف اطرافاً مؤهلة للمساومة او التعامل السلمي، حتى وإن كانت هذه المداخل التفاوضية تبدو ناجعة في تحييد الكفاح المسلح الفلسطيني.

ويتجلى التحرق الإسرائيلي لإنجاز هذا الحل النهائي مع عقيدة المقاومة المسلحة ومن يدعو لها ويتبناها، من الإجماع اسرائيلياً (واميركياً) على اللغة التي ينبغي مخاطبة الفصائل إياها بها: لغة الحرب بلا هوادة وبلا مفاوضة والقضاء على بنيتها التحتية بالمعنى العضوي، قتلاً واعتقالاً ومطاردة وقطعاً للموارد ونزعاً للسلاح وحظراً للتنظيم ومنعاً للتحريض. وبالطبع فإن مسؤولية تطبيق هذه اللغة «الإبادية» منوطة بإسرائيل ذاتها في كل وقت، غير أنها مطلوبة بالإنابة والوكالة بوزارة «أبو مازن». هذا وإلا ما معنى تحالف قوى السلام ضد الارهاب والارهابيين؟.

من سخريات هذه المقاربة أن إسرائيل تريد من «أبو مازن» أن يكون مفاوضاً صبوراً أليفاً طويل البال غير ملول ولا لحوح معها، فيما يكون الرجل ذاته مستأسداً وثّاباً سريع الطلقات مع معارضيه في البيت الفلسطيني، وهي بهذه السياسة الانتقائية الافعوانية لا تبدو رؤوفة بالرجل الذي اوقعته اقداره او نمط تفكيره بين مطارق وسنادين كثيرة، ومن آيات هذه القسوة بحق شريك تفاوضي قيل إنه مقبول ويستحق الدعم، أن اسرائيل لم تقدم الى «أبو مازن» اجراءات توحي بمساعدته والاخذ بيده. وذلك من قبيل الشروع في تفكيك بعض المستوطنات «الحقيقية» أو الإفراج عن عدد معتبر من المعتقلين الفلسطينيين (غير الذين قضوا محكومياتهم أو كانوا من الأطفال أو كبار السن غير الجائز حبسهم من الاصل)، أو إعلان وقف اغتيالات كوادر وقادة الفصائل ورفع الحصار عن المدن والقرى والمخيمات، أو إطلاق حركة رئيس السلطة والقائد الأعلى للرجل وحكومته، أو منع عمليات هدم المنازل وتجريف الاراضي، وكان من شأن ايماءات كهذه ان تعزز «ابو مازن» بين يدي خصومه ومحاوريه وعموم الرأي العام الفلسطيني، على اعتبار أنه جاء بجديد ويعد بالمزيد.

لكن الذي حدث أن شارون وحكومته فعلاً العكس تماماً ولم يهديا رئيس الوزراء الفلسطيني بضاعة يمكنه تسويقها لشعبه، وكأنهم بذلك يستهدفون حرقه عاجلاً وطي صفحته!، وهذا يثير التساؤل عما اذا كانت هذه المنهجية الاسرائيلية تقوم على الحماقة ام انها تأتي عن مخطط خبيث حسن الإعداد، لكن المؤكد في كل حال أن محمود عباس وبطانته أذكى من أن يخوضوا غمار خيار الصدام العضوي مع رفقاء السياسة والدم في البيت الفلسطيني لمجرد اسناد أوراق اعتمادهم الذاتية لدى تل ابيب (وواشنطن). أي من دون عائد مضاف يقوي رصيدهم على صعيد القضية الوطنية.

ومع أن الخيار الذي تفضله اسرائيل لعزل المقاومة وإشعاعاتها الحالية والمستقبلية ما زال بعيداً من أجندة «ابو مازن»، الا انها (اسرائيل) ما زالت بدورها تطمح في الوصول بضغوطها على الرجل الى النقطة الحرجة، التي قد يُجبر عقدها على اعتماد هذا الخيار الدامي، ولو من باب التجريب واثبات الجدارة القيادية ونفي صفة الضعف عن نفسه، ما قد يرجح لدينا فكرة المخطط الخبيث ويحمل على تحذير «ابو مازن» وحكومته من أحابيله، ذلك أن الوضع الفلسطيني الداخلي يعيش حال احتقان شديد، ربما لا يتمكن معه الفرقاء من احتواء تداعيات اي شرارة تنطلق من هنا او هناك، من هذا الطرف او ذاك.

ولعل افضل ما تواجه به القوى الفلسطينية هذا الاصرار الاسرائيلي (الاميركي) على سياسة الوقيعة الدامية في ذات البين الفلسطيني، هو الدأب على البديل الأسلم والأجدى للسلطة والمعارضة، الحوار المعمق بلا كلل. وذلك من دون الإصغاء لغربان حكومة شارون وصقورها. فالبيت الفلسطيني في حاجة ملحة لهذا حوار بغض النظر عن التفضيلات الاسرائيلية او الاميركية، وليس هذا مقام الاستطراد الى أن السلطة بمنهجيتها هي أمر واقع لا يمكن للمعارضين استبعاده من ميدان القضية الوطنية، وان المعارضين ليسوا «قلة شاردة» عن الصف الفلسطيني، حيث يسهل الغاؤهم أو خصمهم من معادلات هذا الميدان تزكية للذات امام اي طرف كان. وبحسب أن السلطة تدرك جيداً أن لا جدوى - ولا حكمة ايضاً - في أي سياسة ترضي الآخرين على حساب أهل البيت. كما بحسب أن الوضع العام للقضية الفلسطينية أقوى بكثير، اقليمياً ودولياً، مما يظن بعض المتعجلين لقمع المقاومة بأي ثمن. وسيؤدي توافق الفرقاء الفلسطينيين على قواسم مشتركة ليست مستحيلة الحدوث، الى مفاقمة حيرة اسرائيل وتخبطها، ويعيد الى الفلسطينيين، سلطة ومعارضة، بعضاً من زمام المبادرة التي افتقدوها مطولاً.

* كاتب فلسطيني.

محمود عباس.

يجيد الرسم والخط... و"صعق" عندما أذيع اسمه ضمن قائمة المطلوبين الـ١٩

عائلة الفقعسي واثقة من براءته... وتنفي علاقته بأسامة بن لادن

□ جدة - جميل الذيابي

■ قللت عائلة علي الفقعسي الغامدي وأقاربه من أهمية أي معلومات يمتلكها في الكشف عن أي عمليات ارهابية في المستقبل أو الكشف عن مخبأ زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن، وذلك لأنه عمل ضمن «المجاهدين العرب» في افغانستان «ابان فترة الاحتلال السوفياتي في الثمانينات»، ونفوا أن يكون ابنهم على علاقة بين لادن، أو ان يكون وراء التفجيرات الأخيرة في السعودية المملكة العربية السعودية، مؤكدين ثقتهم في «براءته»، ومتهمين الوسائل الإعلامية بنشر روايات «غير صحيحة» عنه.

وقال سفر الغامدي، عم المتهم، لـ«الحياة» ان علي متزوج من سيدة مغربية تبلغ من العمر نحو ٣٠ عاماً، قابلها في احدى الدول العربية (رجّح ان تكون سورية) العام الماضي، وعاد بصحبتها إلى المملكة.

وأكدت زوجة احد اخوان المتهم انها لا تعرف أي اسرار خاصة عن زوجة علي سوى اسمها (عائدة). وقالت بعدما طلبت «الحياة» الحديث إلى عائدة هاتفياً انها في المستشفى لتلقي العلاج جراء الارهاق خصوصاً انها أمضت الفترة الماضية قبل ان يسلّم زوجها نفسه، تتنقل متخفية بين مكة وجدة والمدينة قبل ان توقف مع سيدتين سورية ومغربية في سيارة عبدالمنعم الغامدي احد المطلوبين.

ونقلت زوجة اخي المتهم عن عائدة ان «علي ذهل وصعق عندما أذيع اسمه» ضمن قائمة المطلوبين الـ١٩ التي اعلنتها السلطات السعودية مطلع الشهر الماضي بعد احباط خطة للقيام بعمل تخريبي في البلاد». وأبدت زوجة الأخ ثقتها «الكبيرة في براءة علي، لأنه لو لم يكن واثقاً من براءته لما بادر بتسليم نفسه» إلى مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية الأمير محمد بن نايف.

وأوضح سفر الغامدي ان وزارة الداخلية السعودية وضعت زوجة علي أمام خيارين: أما العودة إلى اهلها أو الذهاب مع والد زوجها، وانها اختارت العيش مع أهل زوجها «لأنها تحبه بجنون ولولا ذلك لما بقيت معه في الفترة العصيبة التي مرت به أخيراً» قبل تسليم نفسه. وأكد ان شخصية علي «ليست شاذة أو منحرفة حتى بعدما عاد من افغانستان، ولم يكن يحمل افكاراً متطرفة أو عدوانية، وكان حافظاً للقرآن الكريم». وقال: «ثقتنا كبيرة في عدالة ولاة الأمر والقضاء، وعلى يقين بأن العدل سيأخذ مجراه». وأضاف: «نضع ايدينا في ايدي رجالات كل هذه البلاد» مشيراً إلى احتمال ان تكون لدى علي «معلومات بسيطة» لكنه «شبه متأكد من عدم اشتراكه في اعمال ارهابية أو تخريبية ضد البلاد، ولا توجد بينه وبين بن لادن أي علاقة».

وأكد شيخ قبيلة بني خثيم (التي ينتمي إليها الفقعسي) مدير مدرسة رغدان الابتدائية التي درس فيها المتهم الشيخ عبدالرحمن بن هاشم الغامدي لـ«الحياة» ان الفقعسي «لم يكن له أي سلوك خارجي ينم عن شخصية عدائية». وقال «ان بداية التغيير في شخصيته كانت المحطة الافغانية اذ كان يغيب عن اهله سنوات». وأوضح انه سئل عن شخصين من افراد قبيلته من السلطات الأمنية السعودية هما: اسامة معيض الغامدي و سامي عبدالله التريش الغامدي، عازياً سبب ذلك الى «انهما سكنا مع علي الفقعسي في الرياض اثناء الدراسة في الجامعة».

وذكر الشيخ عبدالرحمن ان عدد افراد قبيلته يتجاوز الـ٢٠ الفاً «جميعهم ضد أي عمل تخريبي أو ارهابي لان مثل تلك الأعمال ليست من سمة المسلم الحق»، موضحاً ان العدد الاجمالي لعائلة الفقعسي «يصل إلى ١٢٠ شخصاً تتفاوت طبيعة اعمالهم ويقطنون قرية رغدان القديمة التي كانت محطة القادمين من اليمن إلى الحج، نظراً إلى وجود قاعدة للأتراك فيها. وقال: «اخطط للاجتماع بأفراد القبيلة وشبانها لتقديم النصح والتوجيه لهم وتذكيرهم بما حصل من اجل اخذ الاحتياطات اللازمة»، مؤكداً نيته «انشاء مجلس للقرية والقبيلة حتى يتمكن من التعرف فيه على كل افراد القبيلة ومراقبة سلوكياتهم ومعرفة الغائب لأكثر من سنة، والابلاغ عن كل من يثبت انه يحمل فكراً شاذاً ومتطرفاً».

واتفق مدير ثانوية ومتوسطة رغدان السابق عبدالله علي الزهراني، المتقاعد حالياً، مع عائلة الفقعسي حول شخصيته، ووصفه بأنه «شخص عادي، ولم يكن أثناء فترة الدراسة ذا شخصية شاذة، ولم يكن يوحي بأنه سيصنف يوماً بالرجل الخطر».

وقال وكيل مدرسة رغدان الثانوية في الباحة سعيد صالح لـ«الحياة» ان الفقعسي كان «كثير النشاط ويحب حصص التربية الفنية، واشتهر بإجادته فن الخط والرسم، ومارس الخط العربي على اللوحات الخشبية».

علي الفقعسي الغامدي.

نظمها معهد العالم العربي و"مؤسسة الفكر العربي"

العراق والارهاب في ندوة باريسية وتركيز على دور أوروبي أكبر في السلام

□ باريس - رنده تقي الدين

■ نظم رئيس معهد العالم العربي في باريس ديني بوشار والأمين العام لـ«مؤسسة الفكر العربي» السفير المصري السابق في فرنسا علي ماهر السيد، ندوة يومي الخميس والجمعة الماضيين حول العلاقات الأوروبية - العربية، ترأس جلساتها وزيرا الخارجية الفرنسيان السابقان هوبير فيدرين وهيرفي دو شاريت، وجرى التطرق خلالها الى أبرز القضايا الراهنة ومنها أوضاع الجالية العربية المقيمة أو المجنسة في فرنسا وعلاقتها بالدولة واشكالية الاسلام واوروبا، إضافة الى الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي والوضع في العراق.

ودعا سكرتير الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية رينو موزوليبه في افتتاح الندوة الى «انقاذ سيادة العراق باعطاء دور اساسي للأمم المتحدة من اجل التوصل الى السلام في هذه المنطقة». وقال ان توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل دولاً أوروبية شرقية ينبغي الا يثير مخاوف الدول العربية لأنه لن يكون على حساب العلاقات الأوروبية - العربية، خصوصاً أن اقتصاد الدول الأوروبية الشرقية لا ينافس اقتصاد العالم العربي.

واعتبر السيد ان العالم العربي «يقف اليوم عند مفترق بعد فشل الخطط التي اثارت الامل بامكان انهاء الصراع العربي - الاسرائيلي وبعد سنوات من الديكتاتورية والحظر تبعها احتلال عسكري للعراق بواسطة اكثر من ١٥٠ الف جندي». وقال ان العرب «ما زالوا يأملون ببزوغ فجر جديد في العراق، لضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان العربية». وأضاف: «من الطبيعي ان تتجه انظار العرب الى أوروبا التي لا يمكنها لاسباب جغرافية وسياسية وتاريخية ان تكون لا مبالية حيال ما يجري في العالم العربي».

وشدد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان المصري مصطفى الفقي على «اهمية الدور الأوروبي في الصراع العربي - الاسرائيلي لأن فهم الأوروبيين للقضية يستحق التقدير ويعول عليه». وأوضح «ان الدور الاميركي اساسي، لكن الاسهام الأوروبي ضروري لتخفيف التوتر»، مشيراً على سبيل المثال الى رفض أوروبا استبعاد الرئيس ياسر عرفات. وقال: «ان استبعاد عرفات من العمل السياسي الفلسطيني أمر مغلوط وساذج، ولا يؤدي الى حل بل يعبر عن قصور حقيقي في الفهم». وتساءل: «هل يعقل أن يقول احد ما انه يريد ديموقراطية حقيقية في اسرائيل مشترطاً استبعاد رئيس الحكومة أرييل شارون؟»، لافتاً الى ان عرفات رئيس منتخب، اضافة الى انه رمز تاريخي.

وقال ان الأوروبيين فهموا ذلك وهم يكررون للأميركيين ان استبعاد عرفات ليس امراً ذكياً، خصوصاً انه ليس زعيماً متطرفاً، بل انه ورئيس الحكومة محمود عباس وكل القيادة الفلسطينية ينطلقون من ارضية معتدلة.

وشهدت الجلسة التي ترأسها فيدرين وتحدثت خلالها مفوضة شرقية ينبغي الا يثير مخاوف الدول العربية لأنه لن يكون على حساب العلاقات الأوروبية - العربية، خصوصاً أن اقتصاد الدول الأوروبية الشرقية لا ينافس اقتصاد العالم العربي.

واعتبر السيد ان العالم العربي «يقف اليوم عند مفترق بعد فشل الخطط التي اثارت الامل بامكان انهاء الصراع العربي - الاسرائيلي وبعد سنوات من الديكتاتورية والحظر تبعها احتلال عسكري للعراق بواسطة اكثر من ١٥٠ الف جندي». وقال ان العرب «ما زالوا يأملون ببزوغ فجر جديد في العراق، لضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان العربية». وأضاف: «من الطبيعي ان تتجه انظار العرب الى أوروبا التي لا يمكنها لاسباب جغرافية وسياسية وتاريخية ان تكون لا مبالية حيال ما يجري في العالم العربي».

وشدد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان المصري مصطفى الفقي على «اهمية الدور الأوروبي في الصراع العربي - الاسرائيلي لأن فهم الأوروبيين للقضية يستحق التقدير ويعول عليه». وأوضح «ان الدور الاميركي اساسي، لكن الاسهام الأوروبي ضروري لتخفيف التوتر»، مشيراً على سبيل المثال الى رفض أوروبا استبعاد الرئيس ياسر عرفات. وقال: «ان استبعاد عرفات من العمل السياسي الفلسطيني أمر مغلوط وساذج، ولا يؤدي الى حل بل يعبر عن قصور حقيقي في الفهم». وتساءل: «هل يعقل أن يقول احد ما انه يريد ديموقراطية حقيقية في اسرائيل مشترطاً استبعاد رئيس الحكومة أرييل شارون؟»، لافتاً الى ان عرفات رئيس منتخب، اضافة الى انه رمز تاريخي.

وقال ان الأوروبيين فهموا ذلك وهم يكررون للأميركيين ان استبعاد عرفات ليس امراً ذكياً، خصوصاً انه ليس زعيماً متطرفاً، بل انه ورئيس الحكومة محمود عباس وكل القيادة الفلسطينية ينطلقون من ارضية معتدلة.

وشهدت الجلسة التي ترأسها فيدرين وتحدثت خلالها مفوضة شرقية ينبغي الا يثير مخاوف الدول العربية لأنه لن يكون على حساب العلاقات الأوروبية - العربية، خصوصاً أن اقتصاد الدول الأوروبية الشرقية لا ينافس اقتصاد العالم العربي.

واعتبر السيد ان العالم العربي «يقف اليوم عند مفترق بعد فشل الخطط التي اثارت الامل بامكان انهاء الصراع العربي - الاسرائيلي وبعد سنوات من الديكتاتورية والحظر تبعها احتلال عسكري للعراق بواسطة اكثر من ١٥٠ الف جندي». وقال ان العرب «ما زالوا يأملون ببزوغ فجر جديد في العراق، لضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان العربية». وأضاف: «من الطبيعي ان تتجه انظار العرب الى أوروبا التي لا يمكنها لاسباب جغرافية وسياسية وتاريخية ان تكون لا مبالية حيال ما يجري في العالم العربي».

وشدد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان المصري مصطفى الفقي على «اهمية الدور الأوروبي في الصراع العربي - الاسرائيلي لأن فهم الأوروبيين للقضية يستحق التقدير ويعول عليه». وأوضح «ان الدور الاميركي اساسي، لكن الاسهام الأوروبي ضروري لتخفيف التوتر»، مشيراً على سبيل المثال الى رفض أوروبا استبعاد الرئيس ياسر عرفات. وقال: «ان استبعاد عرفات من العمل السياسي الفلسطيني أمر مغلوط وساذج، ولا يؤدي الى حل بل يعبر عن قصور حقيقي في الفهم». وتساءل: «هل يعقل أن يقول احد ما انه يريد ديموقراطية حقيقية في اسرائيل مشترطاً استبعاد رئيس الحكومة أرييل شارون؟»، لافتاً الى ان عرفات رئيس منتخب، اضافة الى انه رمز تاريخي.

وقال ان الأوروبيين فهموا ذلك وهم يكررون للأميركيين ان استبعاد عرفات ليس امراً ذكياً، خصوصاً انه ليس زعيماً متطرفاً، بل انه ورئيس الحكومة محمود عباس وكل القيادة الفلسطينية ينطلقون من ارضية معتدلة.

وشهدت الجلسة التي ترأسها فيدرين وتحدثت خلالها مفوضة شرقية ينبغي الا يثير مخاوف الدول العربية لأنه لن يكون على حساب العلاقات الأوروبية - العربية، خصوصاً أن اقتصاد الدول الأوروبية الشرقية لا ينافس اقتصاد العالم العربي.

واعتبر السيد ان العالم العربي «يقف اليوم عند مفترق بعد فشل الخطط التي اثارت الامل بامكان انهاء الصراع العربي - الاسرائيلي وبعد سنوات من الديكتاتورية والحظر تبعها احتلال عسكري للعراق بواسطة اكثر من ١٥٠ الف جندي». وقال ان العرب «ما زالوا يأملون ببزوغ فجر جديد في العراق، لضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان العربية». وأضاف: «من الطبيعي ان تتجه انظار العرب الى أوروبا التي لا يمكنها لاسباب جغرافية وسياسية وتاريخية ان تكون لا مبالية حيال ما يجري في العالم العربي».

وشدد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان المصري مصطفى الفقي على «اهمية الدور

المسألتان العراقية والإيرانية والعروبة ومكافحة "الإرهاب" تثقل على أول انتخابات برلمانية في الكويت ما بعد صدام

عمار علي حسن *

■ يلقي السياق السياسي المحيط بالانتخابات التشريعية الكويتية التي باتت على الأبواب بثقله على أداء النخب المتنافسة في هذا البلد، الذي عرف أشكالا متطورة نسبياً من التعددية السياسية. فالكويتيون ينظمون حملتهم الانتخابية هذه المرة، فيما زالت عنهم «الفزاعة» التي كان يشكلها نظام صدام حسين، والتي كانت ترخي بثقلها دائما على تبادل الضغط المستمر بين الحكومة ومجلس الأمة. فغياب هذه «الفزاعة» يجعل الفرصة سانحة لتوسيع هامش الحريات، وتوسيع مساحة الحركة أمام مجلس الأمة الذي كانت الحكومة في الماضي ترفع في وجهه دائما لافتة تقول إن «الكويت بلد في خطر ويجب على الجميع أن يتصرفوا في هذا الحدود»، وذلك في إعادة إنتاج لصورة مختلفة نسبيا في الدرجة تتعلق بما كان سائدا في بلدان عربية عدة أيام احتدام المواجهة المسلحة ضد إسرائيل من أن «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».

وإذا كان هناك إجماع بين الكويتيين في الماضي على كراهية نظام صدام حسين، وعدم الثقة فيه، فإن هذا الإجماع يتحول الآن في الاتجاه الآخر، الذي يركز على تطوير برامج التنمية وإطلاق درجة أكبر من الحريات السياسية وإنهاء التمييز ضد المرأة، بل ربما وصل الأمر إلى إعادة طرح قضية مستقبل الأسرة الحاكمة نفسها، وهي مسألة مسّها بعض أعضاء النخبة الكويتية على فترات متقطعة، وتكثفت نسبيا خلال الدورة البرلمانية الأخيرة. ويبدو هذا التحول أمرا متوقعا بشدة في ظل ما تتيحه مراجعة الخبرة الكويتية. فبعد تحرير الكويت دخل مجتمعها في جدل عارم حول قضايا المساواة السياسية بين المواطنين، ووضع «البدون» والحق في المعرفة والشفافية، وتطوير الهياكل الإدارية، وتعدى هذا الجدل حد النقد إلى الجلد القاسي للنظام السياسي والاجتماعي.

لكن زوال نظام صدام حسين لا يخفف من حمولات سياق آخر على الانتخابات الكويتية يتمثل في الحال التي أوجدها استمرار المواجهة بين الولايات المتحدة وتنظيم «القاعدة». فبحكم طبيعة نظامها السياسي، من جهة، ونمط علاقاتها الخارجية، من جهة أخرى، وجدت الكويت نفسها من أكثر الدول التي تأثرت بالتداعيات التي ترتبت على حادث ١١ ايلول (سبتمبر)، حيث الخلاف الذي دار بين الحكومة وكل من الشيعة والإسلاميين السُنة حول إغلاق الجمعيات الخيرية والحسينيات غير المرخصة. وفي الوقت ذاته تبادل الاتهامات والتراشق بين الشيعة وبعض فصائل الحركة الإسلامية السُنية، والذي ألقى الليبراليون بأنفسهم في غماره، لتدعيم مكانتهم السياسية على حساب «الإسلاميين». وإذا كانت الكويت تعاملت في البداية مع المسألة على أنها تمسها من بعيد، فقد وجدت نفسها ذات يوم في قلبها، حين أصبح الجنود الأميركيون المتمركزون على أرضها هدفاً لعمليات هجومية، كانت أقواها تلك التي شهدتها جزيرة فيلكا في تشرين الاول (أكتوبر) الماضي. وهذه الحال مرشحة للاستمرار بعد احتلال العراق، إذ يبقى من الوارد دائماً أن تنفذ علميات انتقامية ضد مصالح الولايات المتحدة وجنودها، خصوصاً إذا طال أمد الاحتلال.

ومثل هذا السياق يلقي بظلاله على موقف التيار الإسلامي الكويتي، الذي كان يكسب أرضاً جديدة في السنوات الأخيرة على حساب الليبراليين والقوميين. وبعض السياسات الرسمية العربية، فهذا الأمر يتم تجاوزه الآن في شكل ملموس، ولم تكن خبرة الخلافات الرسمية العربية تنبئ أبدا بأنه سيؤدي إلى قطيعة، ولكن في التواصل الشعبي مع القوى القومية العربية، التي تمتد من النسيج الاجتماعي العريض إلى التنظيمات السياسية، من دون كسر ما تفرضه «المصلحة الوطنية» الكويتية، بحسب ما تراها الحكومة وقوى سياسية واجتماعية أخرى في البلاد.

ويتمثل السياق الرابع الذي من الطبيعي أن يترك بصمة قوية على أداء قطاع كبير من النخبة السياسية الكويتية خصوصاً الشيعة، في تصاعد الضغط الأميركي التدريجي على إيران بما قد يمهد الطريق أمام عمل عسكري ضدها في نهاية المطاف، إن لم تنل واشنطن بالالحرب ما تحصله بالحرب. فمثل هذه الحال تشكل ضغطاً نفسياً وسياسياً على الكويت، خصوصاً في ظل التحسن الملموس الذي شهدته العلاقات الكويتية - الإيرانية في السنوات الأخيرة بفعل تركيزها على بناء مصالح اقتصادية وأمنية وسياسية مشتركة.

ففي مجال الاقتصاد وافقت الكويت في شكل مبدئي على مشروع استيراد مياه شرب من إيران عبر أنبوب بحري، تبلغ كلفته ٢,٥ بليون دولار تقريبا، ويتيح للكويت فرصة تقليص اعتمادها على مصانع تحلية مياه البحر. وأمنيا وقع الجانبان اتفاقا حول مسائل أمنية أولية، خلال زيارة وزير الداخلية الإيراني للكويت أواخر العام ٢٠٠١، يقضي بتشكيل لجنة أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومنع تجارة وتهريب المخدرات والتسلل، إلى جانب الاتفاق على تسهيل تقديم التأشيرات إلى رعايا الجانب الآخر، وتعاون الأجهزة الأمنية بين البلدين في مجال تبادل المعلومات في شأن القضايا الأمنية المشتركة.

وسياسيا عملت الكويت على بناء علاقات جيدة مع إيران تقوم على قاعدة من المصلحة المتبادلة انطلاقا من عداء الكويت للنظام العراقي المخلوع وخلاف إيران معه، الأمر الذي عكسته تصريحات أدلى بها وزير الخارجية الكويتي قال فيها: «نعتبر أن الصداقة والتعاون مع إيران حجر الزاوية في سياستنا الوطنية... والكويت تنظر إلى الجمهورية الإسلامية كعنصر للسلم والاستقرار في المنطقة». ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن الكويت، راحت قبل عام تقريبا تحاول، من منطلق إدراكها للتأثير المتبادل بين علاقاتها مع الولايات المتحدة وصلاتها بإيران، أن تقرب بين واشنطن وطهران، عبر دعوة الإدارة الأميركية إلى الشروع في حوار مع الحكومة الإيرانية، معتبرة أن إقامة علاقات جيدة بين البلدين «تساهم في استقرار المنطقة... وبالتالي تعزيز أمن الكويت». وعلى رغم أن الحملات الانتخابية للمرشحين تركز، لجذب الناخبين، على قضايا محلية من قبيل الإسكان والحال الصحية وأوضاع الشباب والظروف الاقتصادية والأمنية، فإن السياقات الخارجية المذكورة سلفا، تبقى في خلفية الصورة راهنا، وستفرض نفسها مستقبلا على ما سيجري من تضاغط ومساومات بين مختلف التيارات السياسية داخل أروقة مجلس الأمة الكويتي.

* كاتب مصري.

تجمع انتخابي في ديوانية كويتية.